

ATTACHMENT

الملحق

ألف - مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة عددا من الاقتراحات وثيقة الاتصال بعضها ببعض من شأنها أن تغير عملية وضع الميزانية والعمليات المالية في الويبو بصورة جذرية . فان عملية وضع البرنامج والميزانية المتبعة حاليا تتطوي على قرارات تتخذ بصورة متفرقة على مدى فترة مطولة من الوقت مما يحد من شفافية الميزانية وفرص استعراضها . الى جانب ذلك تكشف بعض العمليات الرئيسية عن نقص في صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حين ترحل الويبو قدرا كبيرا من السيولة المالية سنة بعد سنة . ويجري تناول هذه المسائل هنا بصورة شاملة مع ايلاء العناية اللازمة لخصائص الويبو البادية من تشابك الموضوعات ونشاط التطور المؤسسي . من المقترح أولا تبسيط عملية وضع الميزانية مع الابقاء على عملية الاستعراض والمكونة من مرحلتين والتي بدأ تطبيقها مؤخرا . وثانيا من المقترح تسوية الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة مع المخاطر المالية التي يتعرض لها كل اتحاد . وأخيرا من المقترح ربط فائض الميزانية غير المتوقع بعملية وضع ميزانية فترة السنتين لكل اتحاد . وسترتب على التنظيم الجديد تغييرات كبيرة خلال السنوات القادمة . ومن شأن ترشيد عملية وضع الميزانية أن ييسر على الدول الأعضاء اتخاذ القرارات . ويساهم التنظيم الجديد للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في ادارة الموارد المالية بحذر وفعالية . وستخفض السيولة النقدية الى حد ملائم وتسخر الأموال المتاحة بالكامل لصالح الدول الأعضاء والمنتفعين بالخدمات التي تقدمها الويبو .

٢- وقد تم اعداد الاقتراحات بعد مشاورات شاملة رسمية وغير رسمية مع الدول الأعضاء . وكان المدير العام قد أشار أثناء انعقاد الجمعية العامة للويبو في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس/آذار ١٩٩٨ الى الحاجة لاعداد اقتراح استراتيجي طويل الأجل بشأن الأموال الاحتياطية والانتفاع بفائض الميزانية المحتمل . وتم تقديم الاقتراحات الأولية للتغيير في الدورة الثالثة والعشرين (من ٧ الى ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨) للجمعية العامة في الوثيقة WO/GA/23/2 (سياسة المنظمة بشأن فائض الميزانية) والوثيقة WO/GA/23/3 (سياسة المنظمة بشأن الأموال الاحتياطية) وفي الدورة الأولى (من ٢٦ الى ٢٨ أبريل/نيسان ١٩٩٩) للجنة البرنامج والميزانية في الوثيقة WO/PBC/1/3 (سياسة المنظمة بشأن الأموال الاحتياطية وفائض الميزانية) . كما أعلن المدير العام عن نيته في اعداد اقتراحات لتعديل عملية وضع الميزانية المتبعة حاليا أثناء الدورة الأولى للجنة البرنامج والميزانية .

٣- وقد وفرت المشورة التي أسدتها الدول الأعضاء ردا على الاقتراح الأولي الأساس القوي الذي اعتمد عليه المدير العام في اعداد التوصيات الشاملة وطرحها للموافقة . ويرد وصف عملية وضع الميزانية الجديدة في الجزء باء من الوثيقة والتنظيم الجديد للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في الجزء جيم . ويليهما الجزء دال الذي يتضمن تفصيل الاقتراح الرامي الى الربط بين فائض الميزانية غير المتوقع وعملية وضع الميزانية لفترة السنتين . وفي النهاية يعرض الجزء هاء من الوثيقة المنهج الموصى به لتنفيذ التنظيم الجديد .

باء - تعديل عملية وضع الميزانية

٤- شملت عملية وضع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ مرحلتي استعراض للبرنامج والميزانية المقترحين . والمرحلة الأولى تكونت من سلسلة من الاجتماعات الخاصة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية لاستعراض الوثائق والتعليق عليها . وتلاها الاعداد الكامل للبرنامج والميزانية

المقترحين كي تستعرضهما لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعها العادي في شهر أبريل/نيسان من السنة السابقة للفترة المالية . وبعد النظر في تقرير لجنة البرنامج والميزانية اعتمدت جمعيات الويبو البرنامج والميزانية المقترحين في شهر سبتمبر/أيلول التالي . وقبل تطبيق هذه العملية الجديدة كانت لجنة البرنامج والميزانية تستعرض البرنامج والميزانية المقترحين مرة واحدة فقط في أبريل/نيسان وتوافق عليهما الجمعيات في سبتمبر/أيلول .

٥- وهناك مزايا كبيرة لقيام لجنة البرنامج والميزانية بالاستعراض على مرحلتين بالمقارنة مع اجتماعها مرة واحدة في السابق ، ولاسيما مشاركة الدول الأعضاء بصورة أكبر في مهمة اعداد الميزانية . أما العيب الرئيسي لهذا النظام فهو اطالة فترة الاعداد مما يزيد على المدير العام صعوبة في اعداد اقتراحات ذات مغزى قبل بداية فترة الميزانية . ويتجلى ذلك عند الالتزام الكامل بالمهل الزمنية المحددة لاعداد الوثائق وتقديمها وفقا للتنظيم الحالي . ويوضح الرسم A (أنظر المرفق) عملية استعراض الميزانية المتبعة حاليا مع افتراض اجتماع لجنة البرنامج والميزانية بصورة غير رسمية مرة واحدة فقط قبل الاجتماع العادي في أبريل/نيسان . وكما يتضح من الرسم ، يتطلب اعداد الميزانية الشروع فيه قبل ٢١ شهرا من بداية الفترة المالية حتى يمكن احترام المهل الزمنية المحددة لاعداد الوثائق وتقديمها . وعند امعان النظر في العملية المتبعة حاليا يتضح أن بين آخر اجتماع للجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان واجتماع جمعيات الويبو في سبتمبر/أيلول فجوة مدتها أربعة أو خمسة أشهر لا ينتفع بها بفعالية لاستعراض الميزانية . وبسبب الشروع مبكرا في عملية وضع الميزانية لا تتضمن الوثائق المقدمة للاجتماع غير الرسمي الأول للجنة البرنامج والميزانية سوى معلومات عن البرنامج مما يحد من فائدة هذا الاستعراض للدول الأعضاء .

٦- واستكمالا للتحسينات المدخلة على عملية وضع الميزانية حتى الآن ، من المقترح تبسيط عملية الاستعراض على مرحلتين وتقليص مدتها وجعلها دورية . ويمكن تحقيق ذلك بعقد اجتماعين رسميين للجنة البرنامج والميزانية ، الأول في أبريل/نيسان من السنة السابقة للفترة المالية كما كان الحال قبل اعداد الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وبعد استعراض البرنامج والميزانية المقترحين يمكن للجنة أن تطلب من المدير العام مراجعة الاقتراحات اذا استدعى الأمر ذلك . ويقوم المكتب الدولي باعداد الاقتراحات المراجعة خلال فترة الصيف وتستعرضها دورة لجنة البرنامج والميزانية التي تتعقد مرة أخرى في سبتمبر/أيلول خلال الأسبوع السابق لاجتماع جمعيات الويبو . وقبل انعقاد الدورات العادية للجنة البرنامج والميزانية يعقد المدير العام مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء بشأن اقتراحات الميزانية كما كان عليه الحال سابقا . ووفقا للتعديلات المقترحة يمكن تنظيم عملية وضع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كما هو مبين في الرسم B (أنظر المرفق) :

• تعقد مشاورات غير رسمية بين المجموعات الاقليمية والدول الأعضاء والمدير العام من يولييه/تموز ٢٠٠٠ الى فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٠١ بما في ذلك عقد اجتماعات خاصة غير رسمية للجنة البرنامج والميزانية عند الحاجة ؛

• ويقدم المدير العام البرنامج والميزانية المقترحين في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٠١ .
• ويستعرض الاجتماع الأول للجنة البرنامج والميزانية البرنامج والميزانية المقترحين في أبريل/نيسان ٢٠٠١ ؛

• وفي حال طلب الاجتماع الأول للجنة البرنامج والميزانية ،

• يقدم المدير العام المراجعة المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحين في يولييه/تموز ٢٠٠١ ،

- وتستعرض دورة لجنة البرنامج والميزانية التي تعاد الانعقاد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في الأسبوع السابق لاجتماع جمعيات الويبو المراجعة المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحين ؛
- وتعتمد جمعيات الويبو البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ على أساس البرنامج والميزانية المقترحين وتقرير الاجتماع الأول للجنة البرنامج والميزانية والمراجعة المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحين وتقرير دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة للمرة الثانية عند الاقتضاء .

٧- ويحتفظ اقتراح تعديل عملية وضع الميزانية بمزايا عملية الاستعراض على مرحلتين ويسمح في الوقت ذاته بتنفيذ العملية في غضون فترة زمنية معقولة . وأن تغيير تاريخ الاستعراض الأولي الذي تقوم به الدول الأعضاء الى موعد أقرب لبداية فترة الميزانية يتيح للمدير العام أن يقدم الى الاجتماع الأول للجنة البرنامج والميزانية برنامجاً وميزانية مقترحين شاملين ومعتمدين على أسس قوية .

٨- ان لجنة البرنامج والميزانية مدعوة الى التعبير عن آرائها بشأن تعديل عملية وضع الميزانية .

٩- والجمعية العامة للويبو مدعوة الى الموافقة على تعديل عملية وضع الميزانية بما فيها معاودة انعقاد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية اذا طلبت اللجنة ذلك .

جيم - سياسة المنظمة بشأن الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة

١٠- لقد عايشت المنظمة توسعا مؤسسيا كبيرا في مهمتها وفي حجم ميزانيتها خلال السنوات الأخيرة . وهناك حاجة لتطوير التنظيم المالي المتعلق بالأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بحيث يتماشى مع تلك التغييرات المؤسسية حرصا على ضمان استمرار الادارة المالية بحذر وفعالية .

التنظيم الحالي :

صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة للاتحادات والصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة

١١- تطبيقاً للاتفاقات والمعاهدات الدولية ، تم انشاء نظام معقد لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة على مدى تاريخ الويبو وأسلافها . ويعرض الجدول ١ (أنظر الصفحة ٥) التطورات الأخيرة في ١٢ صندوقاً للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة للاتحادات وصندوق احتياطي واحد لنهاية الخدمة التي بلغ مجموعها ٧٧ ٨٠٦ ٠٠٠^(١) فرنك سويسري في سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ .

١٢- وفي نهاية سنة ١٩٩٩ ، بلغت احتياطيات الاتحادات الأربعة ٥٦ ٧٥٩ ٠٠٠ فرنك سويسري . وهي تشمل احتياطيات الاتحادات الممولة من الاشتراكات (باريس وبرن والتصنيف الدولي للبراءات ونيس ولوكارنو وفيينا) البالغة ١٤ ٨٦٩ ٠٠٠ فرنك سويسري و ١٦ ٧٦٨ ٠٠٠ فرنك سويسري لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات و ٢٤ ٠٢٦ ٠٠٠ فرنك سويسري لاتحاد مدريد و ١ ٠٩٦ ٠٠٠ فرنك سويسري لاتحاد لاهاي . والغرض من الصناديق الاحتياطية وفقاً للمادة ٨ من نظام الويبو المالي هو تغطية العجز وتلقي الفائض في الإيرادات لمختلف الاتحادات . وهذه الصناديق الاحتياطية التي تقدم سبيلاً لتغطية العجز غير المتوقع تتيح للمنظمة مواجهة المخاطر المالية . وكما يتبين من الجدول ١ تحققت زيادة كبيرة في مجموع الأموال الاحتياطية للاتحادات من ٢٢ ٩٠٣ ٠٠٠ الى ٤٩ ٤٩١ ٠٠٠ فرنك

(١) تم تقريب جميع الأرقام الواردة الى الألف فرنك اللاحة .

سويسري في المدة ما بين فترتي السننين ١٩٨٦ و١٩٨٧ والسننين ١٩٨٨ و١٩٨٩ . وفي فترة السننين ١٩٩٠ و١٩٩١ ، بدأ قيد فائض اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي ومدريد في حساب الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة كما يرد شرحه في الجزء دال أدناه . وقد أدى ذلك الى تباطؤ الزيادة في مجموع الأموال الاحتياطية للاتحادات والتي زادت من ٤٩ ٤٩١ ٠٠٠ الى ٥٦ ٧٥٩ ٠٠٠ فرنك سويسري خلال السنوات العشر الممتدة بين فترتي السننين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ والسننين ١٩٩٨ و١٩٩٩ .

الجدول ١
صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لكل اتحاد والصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة
(بآلاف الفرنكات السويسرية)

١٣- وفي نهاية سنة ١٩٩٩ ، بلغت رؤوس الأموال العاملة للاتحادات الثمانية ٨ ٣٤٢ ٠٠٠ فرنك سويسري . وهي تشمل الاتحادات الممولة من الاشتراكات (باريس وبرن والتصنيف الدولي للبراءات ونيس ولوكارنو) حيث بلغت قيمة صناديق رؤوس الأموال العاملة الخمسة ٤ ٠٨٢ ٠٠٠ فرنك سويسري و ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لاتحادي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير و ٢٦٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لاتحاد لاهاي . ووفقا للمادة ٧ من نظام الويبو المالي تخصص صناديق رؤوس الأموال العاملة لتمويل مصروفات مدرجة في الميزانية ولكن لا تعطىها الأموال النقدية المتاحة . وتمول صناديق رؤوس الأموال العاملة من مبالغ مقتطعة من الدول الأعضاء مؤتمن عليها في الويبو من أجل الدول الأعضاء في الاتحادات المعنية . واستثناء لهذا النظام ، تم تمويل صندوق رأس المال العامل لاتحاد مدريد باجراء تحويل من صندوق الأموال الاحتياطية لاتحاد مدريد في سنة ١٩٧٩ . وكما يتبين من الجدول ١ ، لم يطرأ أي تغيير كبير على حجم صناديق رؤوس الأموال العاملة للاتحادات طوال السنوات العشر الماضية .

١٤- وبالإضافة الى صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة للاتحادات ، تم انشاء صندوق احتياطي لنهاية الخدمة سنة ١٩٨٣ لتغطية تكاليف الموظفين الذي يتم تسريحهم أو تنتهي خدمتهم . ويمول الصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة من نسبة تضاف الى التكلفة الاجمالية للموظفين وقد بلغ حجم الصندوق ١٢ ٧٠٥ ٠٠٠ فرنك سويسري في نهاية سنة ١٩٩٩ .

أوجه القصور في التنظيم الحالي : حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة غير المتصل بالمخاطر المالية والمتطلبات من الأموال النقدية

١٥- وفقا للتنظيم الحالي ، تمول الاحتياطيات وتغذى بتحويل الفائض الطارئ في الإيرادات^(٢) . وذلك الاجراء لا يضمن اتصال حجم الأموال الاحتياطية بالمخاطر التي يتعرض لها الاتحاد . وفي حالة ظهور عجز ، قد لا تكفي الأموال الاحتياطية لتوفير حماية مناسبة . وفي حالة تدفق الفوائض ، قد تؤدي تلك التحويلات الى زيادة في الاحتياطيات تفوق الحجم المطلوب وتتسبب في تقييد الموارد بلا داع .

١٦- وقد عايشت الويبو توسعا مؤسسيا كبيرا خلال السنوات الأخيرة . فكانت الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تبلغ ٩٨ ٨٤٦ ٠٠٠ فرنك سويسري في حين وصلت الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ الى ٤٠٩ ٧٠٥ ٠٠٠ فرنك سويسري . وتفاوت التغيير كثيرا بين مختلف الاتحادات التي تديرها الويبو . وفي الوقت الذي انخفضت فيه ميزانية الاتحادات الممولة من الاشتراكات الى حد ما ، شهد اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات زيادة في الميزانية بمتوسط ٤٤ بالمائة في كل فترة سنتين بين فترتي السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ .

١٧- ومع زيادة التوسع المؤسسي ، زادت المخاطر المالية التي تتعرض لها الويبو . ومع ذلك ، فان حجم احتياطيات اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير و لاهاي لم تواكب تلك الحركة على الرغم من الفوائض الكبيرة المحققة . فالفوائض (والفوائد) البالغ قدرها ٣١٣ ٨١٩ ٠٠٠ فرنك سويسري استمر تحويلها منذ فترة السنتين ١٩٩٠ و ١٩٩١ الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة كما يرد شرحه في الجزء دال أدناه .

^(٢) بالإضافة الى ذلك ، تنص المادة ٨(٤) من اتفاق مدريد وروتوكوله على وضع آلية يوزع اتحاد مدريد بموجبها الفائض على الدول الأعضاء كما يرد شرح ذلك في الفقرة ٤٠ أدناه .

١٨- ووضع صناديق الاتحادات لرؤوس الأموال العاملة يشابه وضع الأموال الاحتياطية للاتحادات . فقد تم انشاء مختلف صناديق رؤوس الأموال العاملة في الوقت الذي بدأت فيه الاتحادات عملها . ولادخال تعديلات لا بد من قرارات خاصة تتخذها الدول الأعضاء . ولكن هذا لم يتم في الواقع . وعلى الرغم من التغييرات في عمل الاتحادات وفي المتطلبات من الأموال النقدية بقي حجم صناديق رؤوس الأموال العاملة ثابتاً منذ سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

اقترح التغيير :

صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة
كنسبة من النفقات المقدرة لفترة السنتين

١٩- لمواجهة القصور الموضح أعلاه من المقترح تحديد حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بحيث توائم المخاطر والمتطلبات من الأموال النقدية لكل اتحاد . وبالإضافة الى ذلك ، من المقترح انشاء آلية لتسوية حجم الصناديق المؤلفة من الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفقاً للتغيرات التي من المرجح أن يتعرض لها كل اتحاد من الاتحادات في المستقبل . وبالرغم من استمرار الفصل بين صناديق الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة فإنها تبحث معاً نظراً الى العلاقة الوثيقة بين المخاطر والمتطلبات من الأموال النقدية .

٢٠- وتستعمل صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لتغطية العجز المالي الطارئ ولتنظيم المتطلبات من الأموال النقدية . وذلك للحد من آثارها السلبية في تنفيذ البرنامج وضمن وفاء المنظمة بالتزاماتها وتحقيق الاستقرار المالي . وبينما يتسبب النقص في الأموال في تعريض المنظمة لمخاطر غير مقبولة ، يعتبر الفائض في صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة اهدارا للفعالية . وبالإضافة الى ذلك ، هناك عدد من الخيارات أمام المدير العام لمواجهة المشاكل المالية المحتملة خلاف استعمال صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة . ومن بينها الحد من الأنشطة واتخاذ تدابير لاحتواء التكاليف وخفضها وبذل الجهود للحد من دفع الاشتراكات أو تأجيل تنفيذ البرامج . ولا بد من اقامة التوازن بين الادارة المالية الرشيدة والاهتمام بالفعالية .

٢١- ولا يحتاج ايجاد ذلك التوازن الى علوم بل مزيج من الحنكة الادارية والخبرة العملية . والعامل الرئيسي في ذلك ادارة المخاطر بتحديد الخطر والتقدير الحذر لامكانية وقوعه والعواقب المالية المترتبة عليه . وبينما من المستبعد تحقق بعض الاحتمالات فان آثارها المالية المحتملة قد تكون وخيمة الى حد يستدعي توفير حماية مناسبة . وعند النظر في هذه الاحتمالات لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل قدرة الويبو المحدودة على الوصول الى السوق الرأسمالية والحصول على القروض من المصارف .

٢٢- ويمكن تناول مسألة المخاطر المالية بالتفرقة بين المخاطر المرتبطة بالايرادات والمخاطر المرتبطة بالنفقات . وتتضمن المخاطر المرتبطة بالايرادات عدم دفع الاشتراكات وتحقيق ايرادات من الرسوم أقل من المتوقع أو تقلبات أسعار الصرف . وتشمل المخاطر المرتبطة بالنفقات على سبيل المثال افلاس أحد الموردين قبل التسليم . وكما سيتضح عند دراسة احتياجات كل اتحاد أن الخطر الرئيسي الذي تواجهه الويبو يرتبط بالايرادات . وهو بصورة أساسية خطر عدم تحقيق الايرادات المقدرة لتمويل النفقات خلال فترة السنتين . لذا ، فان للنفقات المقترحة لفترة السنتين مؤشر جيد ومباشر لتقييم المخاطر . وعليه ، من المقترح التعبير عن الحماية التي يوفرها مجموع صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بنسبة من النفقات المقدرة لفترة سنتين (مؤشر نسبة النفقات) : فكلما ارتفع مؤشر نسبة النفقات زادت الحماية . ويبين ذلك المؤشر طول المدة التي يمكن تمويل العمل خلالها بالاعتماد على صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وحدها . فعلى سبيل المثال ، يدل المؤشر بنسبة ٥٠ بالمائة على امكانية التمويل لمدة ١٢ شهر أو مؤشر بنسبة ٢٥ بالمائة الى امكانية التمويل لمدة ستة أشهر . ويعرض

الجدول ٢ (أنظر الصفحة ٩) صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لكل اتحاد وفقا لذلك المنهج .

٢٣- وكما يتبين من الجدول ٢ ، ارتفع مؤشر نسبة النفقات من ١٧ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٦ و١٩٨٧ الى ٤٩ بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ للاتحادات الممولة من الاشتراكات . وتدهور المؤشر خلال السنوات الأخيرة لاتحادي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد فانخفض في اتحاد المعاهدة المذكورة من ٧٣ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٨ و١٩٨٩ الى ستة بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ . وقد لوحظ أن تلك النتائج لا تعبر بالضرورة عن المخاطر المالية التي يتعرض لها كل اتحاد بل الآثار المترتبة على السياسة المتبعة إزاء الفائض والعجز .

٢٤- ومن المقترح تحديد مؤشر نسبة النفقات لكل اتحاد بحيث يعبر عن الشواغل المتعلقة بالمخاطر والأموال النقدية . ومن المقترح أيضا تحديد حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ("الصناديق") لكل اتحاد بتطبيق مؤشر نسبة النفقات على النفقات المقدرة لفترة السنتين المعنية وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{حجم الصناديق} = \text{النفقات المقدرة لفترة السنتين} \times \text{مؤشر نسبة النفقات} .$$

٢٥- وبالاستناد الى النفقات المقدرة لفترة السنتين بدلا من نفقات فترة السنتين السابقة ، يتيسر الربط بين حجم الصناديق والبرنامج والميزانية المقترحين . ويضمن ذلك بدوره أن يعبر حجم الصناديق عن التغيرات الفعلية والشواغل المتعلقة بالمخاطر والأموال النقدية .

٢٦- وترد أدناه تفاصيل عن التنظيم المقترح - بما فيه مؤشر نسبة النفقات الذي يستند اليه في تحديد حجم الصناديق - للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد واتحاد لاهاي . ويرد ملخص بالافتراحتات في الجدول ٣ (أنظر الصفحة ١٠) ومقارنة بينها وبين التنظيم الحالي لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ . وكما هو مبين ، من المقترح خفض مؤشر نسبة النفقات من ٤٩ بالمائة الى ٢٠ بالمائة للاتحادات الممولة من الاشتراكات ومن ٤٨ بالمائة الى ٢٥ بالمائة لاتحاد مدريد . ويرتبط الخفض في صندوق الأموال الاحتياطية للاتحادات الممولة من الاشتراكات بإنشاء صندوق احتياطي للاشتراكات المتأخرة تبلغ قيمته ١٠ ٣٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري . ومن المقترح أيضا رفع مؤشر نسبة النفقات من ٦ بالمائة الى ١٥ بالمائة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ومن ١٤ بالمائة الى ١٥ بالمائة لاتحاد لاهاي . وليس من المقترح ادخال أي تغيير في صندوق نهاية الخدمة إذ أن حجمه الحالي يعتبر ملائما وآلية تنظيم الأموال الاحتياطية فيه مرنة بالقدر الكافي للتعامل مع التغيرات في المستقبل . ونتيجة لذلك ، يزيد مجموع صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة للويبو من ٧٧ ٨٠٦ ٠٠٠ الى ٨١ ٣١٢ ٠٠٠ فرنك سويسري مما يمثل ارتفاعا في مؤشر نسبة النفقات من ١٩ الى ٢٠ بالمائة بالإضافة الى انشاء صندوق احتياطي جديد للاشتراكات المتأخرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات .

الجدول ٢
صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لكل اتحاد والصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة
(بآلاف الفرنكات السويسرية)

٢٧- ومن المقترح أن توافق الدول الأعضاء في الاتحاد المعني على مؤشر نسبة النفقات وأن يبقى على مستواه ما لم تتخذ الدول الأعضاء المعنية قراراً بتعديله . وبينما يظل مؤشر نسبة النفقات على مستواه ، يعدل حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لكل اتحاد وفقاً لتغير حجم النفقات المقدر بين فترات السنتين . ومن المقترح عرض هذه المسألة كجزء من البرنامج والميزانية المقترحين لفترة السنتين . وفي حين يحتاج ادخال أية زيادة على حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة أو سد النقص فيها إلى تمويل ، يؤدي تقليص حجمها إلى تحرير بعض الموارد ويوضع في اقتراح ميزانية متوازنة . وترد تفاصيل هذه الآلية في الجزء دال (سياسة المنظمة بشأن فائض الميزانية) .

٢٨- ويطبق مفهوم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة مع الاستمرار في الفصل بين الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة كما ورد أعلاه . بالإضافة إلى ذلك يبقى التنظيم الحالي لرؤوس الأموال العاملة بلا تغيير . وبصورة خاصة ، فإن المبالغ المقطعة من اشتراكات الدول الأعضاء التي تمول صناديق رؤوس الأموال العاملة سيستمر الائتمان عليها في الوبو من أجل الدول الأعضاء في الاتحادات المعنية . وتدخّل التسويات على صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بتغيير حجم الأموال الاحتياطية فقط كما هو مبين في الجدول ٣ . ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تبسيط تطبيق الآلية الجديدة . فإن ادخال التسويات على صناديق رؤوس الأموال العاملة على أساس فترة سنتين قد يكون عسيراً ويعود بفائدة محدودة .

الجدول ٣

السياسة الحالية والسياسة الجديدة بشأن صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لكل اتحاد
وصندوق نهاية الخدمة
٢٠٠٠ و ٢٠٠١
(بالآلاف الفرنكات السويسرية)

٢٩- وتعتبر الآلية المقترحة لتسوية صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة مناسبة لمنظمة مثل الويبو تتسم بالدينامية وتشابك قضاياها . فهي تواكب التغيرات المؤسسية التي تتسم بتقلبات كبيرة بين كل فترة سنتين والتي تليها ومن اتحاد الى آخر . وتحقق آلية التسوية ببساطتها وتضمن في الوقت ذاته الحفاظ على مستويات مناسبة من الاحتياطيات - لا تكون مفرطة أو غير كافية - للتحسب لمتغيرات المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة والمتطلبات من الأموال النقدية . ويتيح ادراج آلية التسوية في الميزانية الشفافية الكاملة أمام الدول الأعضاء . ومن الموصى به تطبيق بعض التعديلات اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ كما ورد ذلك في الجزء هاء . وفي اطار اتحادي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومديرد ، من الموصى به ادخال التغييرات المقترحة في صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة تدريجياً وبالموازاة مع خفض مستوى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة . وفيما يلي تفاصيل عن التنظيم المقترح للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مديرد واتحاد لاهاي .

الاتحادات الممولة من الاشتراكات

٣٠- بلغ مجموع صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ١٨ ٩٥١ ٠٠٠ فرنك سويسري لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وكان هذا نفس حجمها تقريباً منذ نهاية سنة ١٩٩٧ . ومع انخفاض ميزانية الاتحادات الممولة من الاشتراكات في السنوات الأخيرة ، ارتفع مؤشر نسبة النفقات من ١٧ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ الى ٤٩ بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ . وهذا يشير الى زيادة نسبية في صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة حيث يوازي حجمها الحالي نفقات التشغيل لمدة سنة تقريباً .

٣١- ويتكون مجموع صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة البالغ ١٨ ٩٥١ ٠٠٠ فرنك سويسري من أموال احتياطية مقدارها ١٤ ٨٦٩ ٠٠٠ فرنك سويسري ورؤوس أموال عاملة مقدارها ٤ ٠٨٢ ٠٠٠ فرنك سويسري . وهذا يقارب الاشتراكات المتأخرة البالغة قيمتها ٢٨٣ ٠٠٠ ١٤ فرنك سويسري في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ . ويصل مبلغ الاشتراكات المتأخرة الى حجم الصناديق الاحتياطية بالكامل ولا يتبقى منها سوى ٥٨٦ ٠٠٠ فرنك سويسري . ولكن مشكلة تراكم الاشتراكات المتأخرة بانت في عداد الماضي . فمن بين مجموع الاشتراكات المتأخرة البالغ ٢٨٣ ٠٠٠ ١٤ هناك ١٠ ٣٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري تراكت قبل بدء تطبيق النظام أحادي الاشتراكات وأربع فئات جديدة من الاشتراكات . فاعتباراً من ذلك الوقت ، تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها بانتظام . ومنذ الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ ، بلغت الاشتراكات المتأخرة ٣ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري . ونتيجة لذلك ، أصبح بالإمكان تقدير الإيرادات وأصبحت الاشتراكات المتأخرة منذ سنة ١٩٩٤ توازي ١٠ بالمائة من النفقات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ .

٣٢- وقد علق مراجع حسابات الويبو الخارجي في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على تنظيم الأموال الاحتياطية المتبع حالياً للاتحادات الممولة من الاشتراكات . ولاحظ أن صناديق الأموال الاحتياطية الحالية تستعمل لتغطية الاشتراكات المتأخرة الماضية بدلاً من المخاطر المالية في المستقبل . وللفصل بين هاتين المسألتين أوصى المراجع الخارجي بإنشاء صندوق احتياطي منفصل عن تنظيم الأموال الاحتياطية لتغطية كل الاشتراكات المتأخرة أو جزء منها ، على أن يخفض حجم هذا الصندوق وفقاً للاشتراكات المتأخرة التي يتلقاها . ومن شأن هذا التنظيم أن يكفل الشفافية المالية ويسمح بخفض حجم الاحتياطيات بقدر ملائم يعبر عن المخاطر الحالية المتعلقة بالإيرادات بعد بدء تطبيق النظام أحادي الاشتراكات في سنة ١٩٩٤ .

٣٣- وتبعا لتوصية المراجع الخارجي ، يقترح المدير العام انشاء صندوق احتياطي تبلغ قيمته ٠٠٠ ٣٩٠ فرنك سويسري لتغطية الاشتراكات المتأخرة قبل سنة ١٩٩٤ . ويستمر تغطية الاشتراكات المتأخرة منذ سنة ١٩٩٤ والبالغة ٣ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري عن طريق تنظيم الأموال الاحتياطية . ونظرا الى نمط دفع الاشتراكات والمتطلبات من الأموال النقدية ، من المقترح تخصيص مبلغ من الأموال الاحتياطية يزيد بمقدار خمسة أو ستة ملايين فرنك سويسري على الاشتراكات المتأخرة المتراكمة منذ سنة ١٩٩٤ والبالغة ٣ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري . ونتيجة لهذا الاجراء ، ينخفض مؤشر نسبة النفقات من ٤٩ الى ٢٠ بالمائة ويقل حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ من ١٨ ٩٥١ ٠٠٠ فرنك سويسري الى ٧ ٧٢٢ ٠٠٠ فرنك سويسري . واجمالا يصل مبلغ التنظيم الجديد الى ١٨ ١١٢ ٠٠٠ فرنك سويسري منها ٧ ٧٢٢ ٠٠٠ فرنك سويسري من صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة و ١٠ ٣٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري من الصندوق الاحتياطي الجديد . ويعبر ذلك عن خفض بمقدار ٨٣٩ ٠٠٠ فرنك سويسري مقارنة بالتنظيم الحالي يحتسب في عملية وضع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كما هو مبين في الجزء دال أدناه .

٣٤- وكجزء من اقتراح تعديل النظام الحالي ، من الموصى به تصحيح التناقض القائم في تنظيم رؤوس الأموال العاملة الحالي . فيعد بدء تطبيق النظام أحادي الاشتراكات ، أصبح للاتحادات الممولة من الاشتراكات (باريس وبرن والتصنيف الدولي للبراءات ونيس ولوكارنو وفيينا) ميزانية واحدة فقط منذ سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ . ونتيجة لذلك ، تعرض الإيرادات والنفقات والعجز والفائض معا وليس لكل اتحاد على حدة كما كان الحال سابقا . وبينما تعرض صناديق الأموال الاحتياطية بصورة متحدة منذ سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ، لا تزال صناديق رؤوس الأموال العاملة تعرض منفصلة في تقرير الادارة المالية للويبو . ومن المقترح تصحيح هذا التناقض بضم كل صناديق رؤوس الأموال العاملة للاتحادات الممولة من الاشتراكات في عرض موحد في تقرير الادارة المالية . وتبقى رؤوس الأموال العاملة ملكا للبلدان التي أودعتها .

اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

٣٥- في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ، بلغت القيمة الاجمالية لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ١٨ ٧٦٨ ٠٠٠ فرنك سويسري وهو نفس الحجم منذ نهاية سنة ١٩٩٣ . ومع الزيادة الهائلة المسجلة في ميزانية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال السنوات الأخيرة ، انخفض مؤشر نسبة النفقات من ٧٣ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٨ و١٩٨٩ الى ٦ بالمائة فقط في فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ، ويوازي حجمها الحالي ما يلزم لتمويل التشغيل لمدة شهر ونصف الشهر تقريبا . ومنذ فترة السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١ ، كان الفائض المحقق في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات البالغ قدره ٢٦٥ ٠٦٠ ٠٠٠ فرنك سويسري يحول الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة كما هو مبين أدناه . ونتيجة لذلك ، تدهور مستوى الحماية التي توفرها صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة كثيرا خلال السنوات الأخيرة .

٣٦- ويتعرض اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات لمخاطر جمة ترتبط بالإيرادات أي التقلبات التي لا يمكن توقعها في إيرادات الرسوم مقارنة بالتقديرات الأولية . كما أن معدلات الزيادة في الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات تراوحت بين ٣ ١٠ و ٢٣ ٢٣ بالمائة سنويا بين سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٩ . ويتوقف حجم النشاط على القرار الشخصي لكل مودع بطلب حماية دولية للبراءة ويتعلق هذا القرار بعدة عوامل منها الأوضاع الاقتصادية العالمية التي يصعب التكهّن بها . وتتعرض إيرادات الرسوم لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أيضا لمخاطر تقلبات أسعار الصرف إذ أنها تسدد بعدة عملات وتستغرق عملية تسوية الرسوم وفقا لحركة أسعار الصرف بعض الوقت . وبالإضافة الى ذلك ، يتعين أن تغطي الأموال الاحتياطية للويبو تكاليف معالجة الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال فترة تمتد الى ٣٠ شهرا بعد تاريخ الإيداع كحد أقصى وحفظ ملف كل طلب من

الطلبات الدولية لمدة ٣٠ سنة على الأقل . وفيما يخص الأموال النقدية ، ترتبط مواعيد تسديد الرسوم المستحقة بأنشطة المكتب الدولي ، إذ يتلقى المكتب الدولي الرسوم المحصلة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال المراحل الأولى من عملية فحص الطلب الدولي .

٣٧- ويبدو من الصعب تحديد حجم ملائم لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات . ومع ذلك ، يمكن الادلاء ببعض الملاحظات . إذ لم يطرح هذا التقلب في عدد الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات مشكلة معينة في الماضي لأن الإيرادات الفعلية فاقت باستمرار الإيرادات المقدرة بعد مرحلة الافتتاح الأولى . ونتيجة لذلك ، حققت معاهدة التعاون بشأن البراءات فائضا كبيرا ولم تكن هناك أية حالات انتفاع فعلي بالأموال الاحتياطية الموجودة . وتحقق ذلك بصورة أساسية نتيجة نجاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي لم يسبق له مثيل والذي لم تتوقعه الدول الأعضاء أو الأمانة . ولم يظهر هذا النجاح في زيادة الميزانية فحسب بل أدى أيضا إلى خفض كبير في الرسوم المسددة بموجب المعاهدة منذ سنة ١٩٩٧ . وبناء على هذه الخبرة ، يمكن اليوم تحسين التخطيط في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات . ونظرا إلى أن ميزانية الاتحاد توضع بالموازنة بين النفقات والموارد المقدرة مسبقا ، قد يؤدي تقلب معدل الطلبات بالمقارنة مع التقديرات الأولية إلى عجز مفاجئ . ويتعين تكييف صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لاستيعاب هذه التقلبات .

٣٨- وعلى سبيل المثال ، يقدر البرنامج والميزانية المعتمدان لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حدوث زيادة في عدد الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات بمقدار ٢٢ بالمائة أي من ١٤١ ٠٠٠ إلى ١٧٢ ٠٠٠ طلب بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وتوازي هذه الزيادة ٥٠٠ ٠٠٠ ٦٧ فرنك سويسري من الإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ . فإذا حدث أن الزيادة المرتقبة لم تتعد ١٦ بالمائة بالمقارنة مع نسبة ٢٢ بالمائة المتوقعة ، سيتكبد الاتحاد خسارة قدرها ١٨ ٤٠٩ ٠٠٠ فرنك سويسري أي ما يوازي قيمة صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة البالغة ١٨ ٤٠٩ ٠٠٠ فرنك سويسري . وعلى الرغم من أن انخفاض النشاط يؤدي إلى خفض النفقات وفقا للممارسات المتعلقة بالميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء قد يتعرض اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى خطر الإعسار في حالة حدوث انخفاض كبير مفاجئ في الإيرادات .

٣٩- ويبدو تدهور مؤشر نسبة النفقات لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة خلال السنوات الأخيرة متعارضا مع الإدارة المالية الرشيدة . وبناء على هذا التقييم ، من الموصى به تحديد مؤشر نسبة النفقات بمقدار ١٥ بالمائة مما يغطي ثلاثة أشهر ونصف الشهر تقريبا من التشغيل . ويؤدي هذا القرار إلى زيادة صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة من ١٨ ٧٦٨ ٠٠٠ إلى ٤٥ ٧٩٦ ٠٠٠ فرنك سويسري . وتمول هذه الزيادة في إطار الميزانية كما هو مبين في الجزء دال أدناه وتطبق على عدد من فترات السنتين وبالموازاة مع انخفاض الصندوق الاحتياطي الخاص كما يرد وصف ذلك في الجزء هاء أدناه .

اتحاد مدريد

٤٠- بلغ مجموع صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ٢٦ ٠٢٦ ٠٠٠ فرنك سويسري في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ وكان هذا هو حجمها تقريبا منذ نهاية سنة ١٩٩١ . وبالإضافة المحققة في ميزانية اتحاد مدريد على مدى السنوات الأخيرة ، انخفض مؤشر نسبة النفقات من ١٠١ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلى ٤٨ بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ويغطي مستوى المؤشر الحالي ما يلزم لتمويل التشغيل لمدة ١١ شهرا ونصف الشهر تقريبا . ومنذ فترة السنتين ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، تم تقييد العجز البالغ قدره ٢ ١٥١ ٠٠٠ فرنك سويسري على حساب الصندوق الاحتياطي . وكما قررت جمعية اتحاد مدريد وبموجب المادة ٨(٤) من اتفاق مدريد ، يوزع ٤٠ بالمائة

من الفائض على الدول الأعضاء وتضاف النسبة المتبقية البالغة ٦٠ بالمائة الى حساب الصندوق الاحتياطي الخاص منذ سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١. وبموجب هذا التنظيم ومنذ سنة ١٩٨٩، تلقت الدول الأعضاء ٧ ٩٥٧ ٠٠٠ فرنك سويسري وتلقى الصندوق الاحتياطي الخاص ١١ ٩٣٨ ٠٠٠ فرنك سويسري.

٤١- ونظرا الى قلة تقلب عدد طلبات التسجيل والتجديد، تعتبر المخاطر المرتبطة بالايرادات لاتحاد مدريد قليلة بالمقارنة مع اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد تراوح معدل الزيادة في التسجيل بين انخفاض بنسبة ٨ ١ بالمائة وزيادة بنسبة ٨ ٧ بالمائة سنويا بين سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٩. وترتبط أنشطة اتحاد مدريد مثلها في ذلك مثل اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات بالأوضاع الاقتصادية العالمية التي يصعب التكهن بها وان كانت درجة التقلب تقل عنها كثيرا. ونتيجة لذلك، كانت توقعات الايرادات جديرة بالثقة الى حد بعيد ونتج عنها فائض وعجز طفيفين. ومن المتوقع أن تطرأ تغيرات كبيرة خلال السنوات القادمة وزيادة كبيرة في معدل طلبات التسجيل نظرا الى انضمام اليابان مؤخرا الى بروتوكول مدريد وتوقع انضمام الولايات المتحدة الأمريكية اليه. ومع تقليص فترة سريان التسجيل الدولي للعلامات والتجديد من ٢٠ سنة الى ١٠ سنوات اعتبارا من سنة ١٩٩٦، من المتوقع تحقيق زيادة كبيرة في عدد طلبات التجديد بحلول سنة ٢٠٠٦ عندما تصبح فترة سريان التسجيل البالغة ١٠ سنوات مستحقة التجديد. وبالإضافة الى تغطية أي عجز قد يطرأ، يتعين أن تسمح صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لاتحاد مدريد بالحفاظ على التسجيلات الدولية لمدة عشر سنوات علما بأن الرسوم لا تدفع الا في بداية تلك المدة. وفيما يتعلق بالسيولة، يدفع مودعو الطلبات رسوم التسجيل أو التجديد للمكتب الدولي قبل أن يسري التسجيل أو التجديد. وبالإضافة الى ذلك، هناك الأموال اللازمة لتوفير سيولة من الرسوم التكميلية والاضافية التي يحصلها المكتب الدولي قبل توزيعها على الدول الأعضاء. وتضاف الى هذه السيولة الرسوم والاشتراكات المدفوعة مقدما عن المنشورات الدورية للويبو. وقد تم الانتفاع بالصندوق الاحتياطي لاتحاد مدريد في تمويل بعض المشروعات المحددة مثل نظام التخزين الضوئي للمعلومات المتعلقة بالعلامات (MINOS) وتطوير أقراص نظام مدريد المدمجة (ROMARIN).

٤٢- وعلى الرغم من تدهور مؤشر نسبة النفقات لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة خلال السنوات الأخيرة، فلا يزال عاليا أكثر من اللازم. واستنادا الى ذلك التقييم، من الموصى به تحديد مؤشر نسبة النفقات بمقدار ٢٥ بالمائة مما يغطي التشغيل لمدة ستة أشهر. وفي حال تطبيق ذلك القرار على فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فانه سينطوي على انخفاض في صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة من ٢٦ ٠٢٦ ٠٠٠ فرنك سويسري الى ١٣ ٦٥٧ ٠٠٠ فرنك سويسري. ومن المقترح لاتحاد مدريد، كما يرد توضيح ذلك بالنسبة الى اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات في الجزء هاء، تطبيق قرار خفض المؤشر على مدة تتكون من عدة فترات سننتين. وفي هذا الصدد، يكون من الأفضل تقدير النفقات الأولية في حال تقرر استعمال اللغة الاسبانية كلغة عمل اضافية في نظام مدريد ومتى تقرر ذلك.

اتحاد لاهاي

٤٣- بلغت القيمة الاجمالية لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ١ ٣٥٦ ٠٠٠ فرنك سويسري في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ، وكانت هذه هي قيمتها تقريبا منذ نهاية سنة ١٩٨٩ . ومع زيادة ميزانية اتحاد لاهاي خلال السنوات الأخيرة ، انخفض مؤشر نسبة النفقات من ٣٦ بالمائة في فترة السنتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ الى ١٤ بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ . ويكفي مستوى المؤشر الحالي لتغطية التشغيل لثلاثة أشهر ونصف الشهر تقريبا . ومنذ سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩١ تم تحويل الفائض المحقق في اتحاد لاهاي البالغ ٣ ٩١٠ ٠٠٠ فرنك سويسري الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة كما هو موضح أدناه .

٤٤- وتعتبر المخاطر المرتبطة بالايرادات لاتحاد لاهاي مشابهة لتلك التي يتعرض لها اتحاد مدريد . وبصورة خاصة ، تراوح معدل الزيادة في التسجيلات والتجديد بموجب اتفاق لاهاي بين ٣١ و ٩٦ بالمائة سنويا بين سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٩ . ونظرا الى ضيق حدود القلب ، كانت تقديرات الايرادات والتجديدات جديرة بالثقة ولم تؤد سوى الى فائض وعجز ضئيلين . وتمتد فترة سريان تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بموجب اتفاق لاهاي وتجديده خمس سنوات بينما تدفع الرسوم في بداية الفترة فقط . ويتعين توافر الأموال الاحتياطية للحفاظ على السجل الدولي في اطار نظام لاهاي لمدة خمس سنوات في حال حدوث تدهور في عدد ايداعات الرسوم والنماذج الصناعية بموجب النظام . ووضع السيوولة في اتحاد لاهاي مشابه لوضعه في اتحاد مدريد . اذ يدفع مودع الطلب رسوم التسجيل أو التجديد للمكتب الدولي قبل سريان التسجيل أو التجديد . وللويبو أموال نقدية أيضا من رسوم الدول التي يحصلها المكتب الدولي قبل توزيعها على الدول الأعضاء .

٤٥- واستنادا الى ذلك التقييم ، يعتبر حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة الحالي ملائما ويتعين تحديد مؤشر نسبة النفقات المقترحة بنسبة ١٥ بالمائة . ويؤدي تطبيق ذلك القرار الى زيادة في حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة قدرها ٧٦ ٠٠٠ فرنك سويسري أي من ١ ٣٥٦ ٠٠٠ فرنك سويسري الى ١ ٤٣٢ ٠٠٠ فرنك سويسري تمول في اطار الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كما هو موضح في الجزء دال أدناه .

الصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة

٤٦- بلغ حجم الصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة ١٢ ٧٠٥ ٠٠٠ فرنك سويسري في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ . وقد تم وضعه مع ميزانية فترة السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . ويغطي الصندوق تكاليف الموظفين الذي يتم تسريحهم أو تنتهي خدمتهم خاصة ان كانت هناك حاجة لخفض عدد الموظفين نتيجة لانخفاض مفاجئ مثلا في الأنشطة في اطار معاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظام مدريد أو نظام لاهاي .

٤٧- ويختلف الصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة عن أي صندوق احتياطي آخر ، ففيه ايرادات جارية (نسبة من اجمالي تكلفة الموظفين) ونفقات جارية (عند انتهاء خدمة الموظفين) . ويكون الصندوق بقيد ٦ بالمائة من اجمالي تكلفة الموظفين عن كل الموظفين المعيّنين منذ الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٨٤ . وفي فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، تم حساب تدفق الأموال الى الصندوق بمقدار ستة بالمائة من اجمالي تكلفة الموظفين (أو ٧ ٩٥٧ ٠٠٠ فرنك سويسري) . وبلغت تكلفة نهاية الخدمة الفعلية لتلك المدة ٨ ٨٤٠ ٠٠٠ فرنك سويسري . ولفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ، سيبلغ معدل التراكم ١٥ بالمائة من اجمالي تكلفة الموظفين ، من المتوقع أن يمكن ذلك المعدل المنخفض من اقامة التوازن بين المبالغ

التي قيدت لحساب الصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة والمدفوعات التي تمت منه . ولا يقترح هنا ادخال أي تعديل على التنظيم الحالي للصندوق الاحتياطي لنهاية الخدمة .

٤٨- ان لجنة البرنامج والميزانية مدعوة الى التعبير عن آرائها بشأن السياسة المقترحة لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة .

٤٩- وان الجمعية العامة لليبيو أو جمعية الاتحاد المعني ، حسب الحالة ، مدعوة الى ما يلي :

"١" تحديد الحجم الاجمالي لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة كنسبة من النفقات المقدرة لفترة سنتين (مؤشر نسبة النفقات) للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد واتحاد لاهاي ؛

"٢" وتسوية حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفقا لمؤشر نسبة النفقات الموافق عليه بتعديل حجم صناديق الأموال الاحتياطية فقط مع الحفاظ على تنظيم حجم رؤوس الأموال العاملة وملكيته ؛

"٣" والموافقة على تحديد مؤشر نسبة النفقات بنسبة ٢٠ بالمائة للاتحادات الممولة من الاشتراكات و١٥ بالمائة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات و٢٥ بالمائة لاتحاد مدريد و١٥ بالمائة لاتحاد لاهاي ؛

"٤" والموافقة على حجم الأموال الاحتياطية لكل اتحاد في اطار البرنامج والميزانية المقترحين للفترة المالية المعنية الذي يعرض كجزء من صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة ؛

"٥" والموافقة على انشاء صندوق للاتحادات الممولة من الاشتراكات لتغطية الاشتراكات المتركمة قبل سنة ١٩٩٤ والبالغ مجموعها ٣٩٠.٠٠٠ فرنك سويسري ؛

"٦" والموافقة على ضم صناديق رؤوس الأموال العاملة للاتحادات الممولة من الاشتراكات في عرض موحد في تقرير الادارة المالية .

دال - سياسة المنظمة بشأن فائض الميزانية

٥٠- يعتمد نظام ميزانية الويبو على مبدأ اقامة التوازن بين الموارد المتاحة المقدره مسبقا والنفقات المقدره مسبقا . وعلى هذا الأساس ، لا يخطط أو يقدر لأي فائض لفترة سنتين لاحقة . وفي الواقع ، لا يمكن تحقيق توازن كامل . وستظهر فروق عند المقارنة مع النتائج الفعلية . وقد تأتي تلك الفروق في صورة فائض أو عجز غير متوقع .

٥١- ومنذ فترة السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١ ، تم تحقيق فائض صافي قدره ٢٩٥ ٨٤٢ ٠٠٠ فرنك سويسري وهو رصيد فائض قدره ٢٩٧ ٩٩٧ ٠٠٠ فرنك سويسري وعجز قدره ٢ ١٥٥ ٠٠٠ فرنك سويسري . ووفقا للمادة ٨ من نظام الويبو المالي ، يغطي العجز من الصناديق الاحتياطية لمختلف الاتحادات ويحول الفائض الى تلك الصناديق . وهكذا ، تلقت الصناديق الاحتياطية للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لشبونة ما مجموعه ٩ ١٢٨ ٠٠٠ فرنك سويسري . وتم تحويل الفوائض التي حققتها اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير لاهاي - ٢٨٠ ٩٠٨ ٠٠٠ فرنك سويسري - الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة وفقا لما أقرته الدول الأعضاء . وقبل طرح سياسة جديدة بشأن الانتفاع بالفوائض غير المتوقعة ، يرد فيما يلي وصف التنظيم الحالي بشأن ذلك الصندوق .

التنظيم الحالي للمصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة

٥٢- أنشأت جمعيات الويبو الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة سنة ١٩٨٩ من أجل تكوين صندوق احتياطي خاص بالمباني الاضافية التي تحتاج اليها المنظمة لتوفير أماكن العمل من أجل استيعاب الزيادة في عدد الموظفين والمعدات اللازمة لمواجهة الزيادة المستمرة في أنشطة اتحادات التسجيل والاستثمارات اللازمة لحوسبة اجراءات التسجيل في الاتحادات المعنية بها .

٥٣- ومنذ فترة السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١ ، تلقى الصندوق الاحتياطي الخاص أموالا بلغ قدرها ٠٠٠ ٣١٣ ٨١٩ فرنك سويسري ، ومنها ٢٨٠ ٩٠٨ ٠٠٠ فرنك سويسري تأتي من اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (٢٦٥ ٠٦٠ ٠٠٠ فرنك سويسري) واتحاد مدريد (١١ ٩٣٨ ٠٠٠ فرنك سويسري) واتحاد لاهاي (٣ ٩١٠ ٠٠٠ فرنك سويسري) بالاضافة الى ٣٢ ٩١١ ٠٠٠ فرنك سويسري من الفوائد . ويمثل المبلغ المشار اليه لاتحاد مدريد ٦٠ بالمائة من الفائض المحقق وقد تم توزيع النسبة المتبقية البالغة ٤٠ بالمائة على الدول الأعضاء في الاتحاد كما ورد ذلك في الفقرة ٤٠ أعلاه . وقد جاءت نسبة ٩٤ ر٤ بالمائة من مجموع قيمة الصندوق الاحتياطي الخاص من اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات . ومع أن الويبو تتبع منهج الميزانية المتوازنة ، تم التخطيط لانشاء صندوق بجزء من الفائض من أجل تمويل احتياجات التشييد المخطط لها ومشروعات الأتمتة . وارتبط ذلك بنمو النشاط في اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير لاهاي . وكان ذلك التمويل المسبق ضروريا لأن الويبو غير متصلة بأسواق رؤوس الأموال . ويشير الجدول ٤ (أنظر الصفحة ١٩) الى الزيادة في المبالغ المحولة الى الصندوق الاحتياطي الخاص .

٥٤- ومن مجموع ٣١٣ ٨١٩ ٠٠٠ فرنك سويسري تراكمت في الصندوق الاحتياطي الخاص ، تم تخصيص ٢٥١ ٦٣٥ ٠٠٠ فرنك سويسري لأنشطة خاصة منذ فترة السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١ بموجب قرار الجمعية العامة . فبقي من الفائض في نهاية سنة ١٩٩٩ مبلغ ٦٢ ١٨٤ ٠٠٠ فرنك سويسري لم يخصص بعد . ويتبين من الجدول ٤ أن أكبر حصة من ذلك الفائض (١٢٢ ٩٨٢ ٠٠٠ فرنك سويسري) تحققت خلال فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ ويليهما أكبر مبلغ خصص لمشروعات جديدة وقدره ٠٤٦ ٠٠٠ ٢٠٦ فرنك سويسري تمت الموافقة عليه في فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . وبحلول نهاية سنة ١٩٩٩ ، بلغ الحجم الاجمالي للصندوق الاحتياطي الخاص ٢٣٦ ٨٦٢ ٠٠٠ فرنك سويسري وهو يشمل مبلغ قدره ١٧٤ ٦٧٨ ٠٠٠ المخصص منه وغير المنفق (التزام قدره ٢٥١ ٦٣٥ ٠٠٠ فرنك سويسري ناقص نفقات قدرها ٧٦ ٩٥٧ ٠٠٠ فرنك سويسري) ومبلغ قدره ٦٢ ١٨٤ ٠٠٠ فرنك سويسري لم يخصص .

ويشكل مجموع قيمة الصندوق الاحتياطي الخاص البالغ ٢٣٦ ٨٦٢ ٠٠٠ فرنك سويسري جزءا من الموجودات أو الأصول النقدية والتي بلغ حجمها ٣٥٩ ٥٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري في نهاية سنة ١٩٩٩ . وترد تفاصيل الأنشطة الممولة من إيرادات الفائض في الجدول ٥ (أنظر الصفحة ٢٠) .

٥٥- وكما هو موضح في الجدول ٥ ، تنوعت المشروعات التي تمت الموافقة عليها كثيرا من حيث الحجم وطول مدة التنفيذ . وكانت الأنشطة المهمة هي المشروعات المرتبطة بالمباني الجديدة والتي تبلغ تكلفتها ٩٦ ٠٥٤ ٠٠٠ فرنك سويسري وتنفذ بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ . وتتضمن القائمة مشروعات صغيرة أيضا مثل مشروع أتمتة نظام مدريد (IMAPS) البالغة تكلفته ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري والتي تغطي احلال النظام الرقمي لإدارة الوثائق وحفظها الخاص في مكتب التسجيل الدولي للعلامات . وتمت الموافقة على تخصيص موارد من الصندوق الاحتياطي الخاص لتمويل مشروعات معينة وتوفير موارد في فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ والسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لاتمام تمويل مشروعات تكنولوجيا المعلومات المخطط لها في اطار الميزانية العادية لفترة السنتين . ومع التنفيذ التدريجي للأنشطة المعتمدة المبينة في الجدول ٥ ، من المتوقع أن تتفق الأموال المعتمدة من الصندوق الاحتياطي الخاص خلال السنوات القادمة . وبعد هذه النفقات الذي يتوقع أن تصل الى ٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ والى ٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، من المتوقع أن ينخفض رصيد التعهدات المتبقية للأنشطة المعتمدة الى ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري بحلول نهاية سنة ٢٠٠٣ . ولذا يعتبر الحجم الكبير نسبيا للصندوق الاحتياطي الخاص مؤقتا نظرا الى عدد المشروعات الكبيرة الجاري تنفيذها .

أوجه القصور في التنظيم الحالي :

الشواغل المتعلقة بالأنشطة المعتمدة على الموارد والأرصدة النقدية المفرطة الحجم وعملية وضع ميزانية موازية

٥٦- أثار التنظيم الحالي للفائض بعض الشواغل لدى الدول الأعضاء . وقد قال البعض أن حجم الفائض لفترة سنتين وخاصة فائض اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات كان كبيرا الى درجة غير معقولة في الماضي . وذلك يدعو الى اعادة فحص المنهج المتبع حاليا لاعداد تقديرات الايرادات .

٥٧- وقد وافقت كل الدول الأعضاء على الأنشطة التي انطلقت في اطار الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة واعتيرتها في طبيعة الأولويات . ومع ذلك ، احتج البعض بأن تلك الأنشطة لم تعرض لما تتطوي عليه من ميزات ولكن بدافع استعمال الموارد المتراكمة . وبالفعل ، لم توافق جمعيات الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ على اقتراح تخصيص موارد اضافية من الصندوق الاحتياطي الخاص لعدد من الأنشطة الجديدة .

٥٨- وأدت آلية التمويل الحالية الى وجود سيولة كبيرة مما يعتبر ترتيبا غير فعال . فان المشروعات طويلة الأجل تحصل على الموافقة ويبدأ العمل بها بعد تأمين تمويلها بالكامل من فوائض الميزانية المتراكمة . وكان ذلك يعتبر ضروريا نظرا الى عدم نفاذ الويبو الى أسواق رؤوس الأموال . ونتيجة لذلك ، أصبحت الموارد ترحل سنة بعد سنة وقد بلغ حجم الصندوق الاحتياطي الخاص ٢٣٦ ٨٦٢ ٠٠٠ فرنك سويسري في نهاية سنة ١٩٩٩ . ونتيجة لذلك ، بلغت الموجودات أو الأصول ٣٥٩ ٥٩٥ ٠٠٠ فرنك سويسري مما يعتبر أكثر من اللازم .

الجدول ٤
الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الإضافية والحوسبة
(بآلاف الفرنكات السويسرية)

الجدول ٥
الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الإضافية والحوسبة
(بآلاف الفرنكات السويسرية)

٥٩- وأخيرا ، أدت الموافقة على تمويل عدد من المشروعات من الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الإضافية والحوسبة الى خلق عملية وضع ميزانية ثانية موازية للميزانية العادية لفترة السنتين . وان مثلت المشروعات التي تم الموافقة عليها من الصندوق الاحتياطي الخاص البالغة ٠٤٦٠٠٠٠ ٢٠٦ فرنك سويسري مثلت فعليا نسبة ٤ر ٥٤ بالمائة من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . ويبدو ذلك وكأنه حجب لشفافية الميزانية من حيث عدم تبين آثار هذه القرارات على البرنامج والميزانية .

اقترح التعديل

الربط بين الفائض والعجز وصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة من خلال مفهوم موسع لتوازن الميزانية

٦٠- كما لوحظ ، تراكمت الفوائض في اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومديري ولاهاي على مدار عدد من فترات السنتين . ولأن عملية وضع ميزانية الويبو تعتمد على تقديم ميزانية متوازنة ، يستخلص أن الافتراضات السابقة كانت دائما أقل من الهدف المحقق . وهناك سببان رئيسيان لحدوث فائض : الأول أن تكون النفقات أقل من المقرر في الميزانية والثاني هو تحقيق إيرادات أعلى من المتوقع . وكان الفائض المحقق في السنوات الأخيرة مزيجا من الاثنتين وان كانت الحصاة الأكبر ترجع الى الزيادة في الإيرادات . وبتحليل الإيرادات ، يتضح أن الفائض قد يتحقق أو لا عندما يفوق العدد الفعلي للطلبات الدولية أو التسجيلات الدولية أو كلاهما العدد المتوقع في الميزانية ، وثانيا عندما تكون الإيرادات الفعلية من رسوم الطلبات أو التسجيلات أو كلاهما أعلى من المتوقع في الميزانية .

٦١- وكانت تلك هي نتيجة النجاح الذي لم يسبق له مثيل لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والذي لم تتوقعه الدول الأعضاء أو الأمانة . والآن من الممكن الاعتماد على سنوات من الخبرة . وقد انخفضت رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الفترة الماضية وعند مقارنة متوسط الرسوم ٢٨٠٠ فرنك سويسري في سنة ١٩٩٧ مع متوسط الرسوم لسنة ٢٠٠٠ الوارد في الميزانية والبالغ ١٨٠٠ فرنك سويسري ، يتضح أنها انخفضت خلال تلك الفترة الى ثلث قيمتها تقريبا منذ سنة ١٩٩٧ . ومن المرجح أن حجم الفائض المتراكم في الماضي لن يتكرر في المستقبل . وبالفعل ، فان الفوائض (والفوائد) التي كانت تشكل ٣١ بالمائة من مجموع الإيرادات في فترة السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ انخفضت الى ١٤ بالمائة في فترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كما يتضح من الجدول ٤ . وستولى عناية خاصة لتحسين عملية تقدير عدد الطلبات الدولية ومتوسط الرسوم في ميزانيات السنوات القادمة .

٦٢- وعندما يكون تضيق الهوة بين الإيرادات المقدره والإيرادات الفعلية مهمة رئيسية في عملية وضع الميزانية ، لا بد من تنظيم مالي للتعامل مع الفائض المحتمل ومع العجز المحتمل أيضا . وكما ورد أعلاه ، يغطي العجز عن طريق تنظيم ملائم لصناديق الأموال احتياطية ورؤوس الأموال العاملة . وفي اطار التنظيم الحالي ، قد يؤدي حدوث انخفاض كبير في أعمال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الى الاعسار . وقد يدفع ذلك الخطر بدوره الى تقدير الإيرادات بصورة حذرة لدرجة الافراط . وان دعم الاقتراحات من أجل تنظيم جديد لصناديق الأموال احتياطية ورؤوس الأموال العاملة سيؤدي الى ارساء الأساس الذي يمكن الاستناد اليه لتصميم مشروعات تعتمد على الإيرادات وتتسم بالواقعية .

٦٣- وعلى الرغم من أن من غير المرجح أن يتحقق في المستقبل حجم الفوائض المحقق سابقا لا تزال هناك حاجة لإنشاء آلية للتعامل مع الفوائض غير المتوقعة . ومن بين الاقتراحات الرئيسية الواردة في الفقرة ٢٩ من الوثيقة WO/PBC/1/3 تقسيم فوائض نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات فيحول ٥٠ بالمائة "الى الصندوق الاحتياطي الخاص باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ويستعان به أساسا لتمويل تخفيض في رسوم المعاهدة" ، ويحول ٥٠ بالمائة من الفائض "الى الصندوق الاحتياطي لمشروعات الاستثمار الذي من الممكن الاستعانة به لتمويل أنشطة الويبو المهمة" . وبعد مناقشات طويلة ، توصلت

الدول الأعضاء الى أن هذه الصيغة تقتقد الى المرونة . وقد رأت أنها تحد من قدرة الدول الأعضاء على البت في المسائل المتعلقة بمخصصات الميزانية ومقدار الرسوم . بالإضافة الى ذلك ، قد تؤدي تلك الآلية الى اعتماد مخصصات في الميزانية لا تستند الى ما يبررها من برامج بالقدر الكافي أو الى تعديل في الرسوم تترتب عليه آثار احتياطية طويلة الأجل .

٦٤- وبدلاً من الصيغة غير المرنة ، من المقترح الموافقة على آلية تمكن من الربط بين الفائض وعملية وضع الميزانية لفترة السنتين لكل اتحاد . وبتابع ذلك الأسلوب ، تصبح مسألة الفائض جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار التي يتحدد عن طريقها حجم الميزانية وقيمة الرسوم . وحالياً ، تقيم الميزانية المقترحة بين الإيرادات المقدرّة والنفقات المقدرّة . والمقترح هنا هو إيجاد التوازن في عملية وضع الميزانية بين مجموعة أكبر من الشواغل المالية لاسيما الفائض أو العجز المتراكمين والحجم المطلوب لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة . وتشمل الآلية الجديدة التدابير التالية :

• قيد الفائض والعجز لحساب الصندوق الاحتياطي للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة : وفقاً للمادة ٨-١ من نظام الويبو المالي يقيد فائض إيرادات الاتحاد وعجزه من الصندوق الاحتياطي لذلك الاتحاد . ونتيجة لذلك ، توقف تحويل الفائض الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة .

• وتحديد حجم الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفقاً لمؤشر نسبة النفقات كجزء من عملية وضع الميزانية : يحدد حجم الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بنسبة (مؤشر نسبة النفقات المعتمد) من النفقات المقدرّة لفترة سنتين كما ورد شرحه في الجزء جيم من هذه الوثيقة . ويحدد حجم الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة الجديد تدريجياً خلال فترة السنتين بمحاذاة تنفيذ الميزانية المعتمدة .

• والربط بين الزيادة أو النقص في الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وعملية وضع الميزانية لكل اتحاد : أي موارد زائدة على الحجم المحدد للأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة تتاح لتمويل النفقات المقترحة لفترة سنتين ، وأي نقص في تلك الأموال يستدعي تدبير موارد . ويطبق ذلك في اتحاد مدريد مع مراعاة المادة ٨(٤) من اتفاق مدريد وبروتوكوله . وقد تتأثر موارد زائدة على الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حالة حدوث فائض كبير وقد ينشأ نقص في حالة حدوث عجز في الميزانية .

• واقامة توازن بين ما يقدر من الموارد المتاحة والاحتياجات لفترة السنتين : يتضمن نظام توازن الميزانية الجديد مجموعة أكبر من الشواغل المالية . فيشمل تقدير الموارد المتاحة الإيرادات المقدرّة لفترة سنتين كما هو متبع حالياً بالإضافة الى الزيادة في الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حال حدوثها ، ويشمل تقدير المتطلبات من الموارد المقدرّة لفترة سنتين كما هو متبع حالياً بالإضافة الى النقص في الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حال حدوثه . ويمكن تلخيص هذا المفهوم الموسع لتوازن الميزانية من خلال المعادلة التالية :

$$\begin{aligned} & \text{الإيرادات المقدرّة لفترة السنتين} \\ & + \text{الزيادة في الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حال حدوثها} \\ & = \text{تقدير الموارد المتاحة} \end{aligned}$$

يساوي

النفقات المقدرة لفترة سنتين
+ النقص في الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في حال حدوثه
= تقدير المتطلبات من الموارد

٦٥- وسيعرض التوازن بين الموارد المتاحة والمتطلبات من الموارد في إطار خطة مالية لأربع سنوات تلحق بوثيقة الميزانية. وتكون هذه فرصة للدلالة على أن القرارات المقترحة لفترة الميزانية يمكن مواصلة تنفيذها لفترة أطول. وقد تشمل تلك القرارات تعهدات طويلة الأجل أو خفض للرسوم تترتب عليها آثار كبيرة ومستمرة.

٦٦- وكما ورد أعلاه، تراعى مسألة الفائض والعجز وحجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في إطار منهج موسع يتضمن توازن الميزانية. ويرد بيان تدفق الموارد في الرسم C (أنظر المرفق) مع التركيز على الفائض أو العجز غير المتوقع وباستخدام البيانات المالية على سبيل المثال فقط. وكما يتبين من الرسم، يمكن توقع إجمالي الفائض (أو العجز) في منتصف فترة السنتين وأخذ بالتالي في الاعتبار تماما في عملية وضع الميزانية لفترة السنتين التالية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن ينخفض رصيد الفائض المتراكم خلال السنوات المقبلة بالانتقاع بالموارد سواء لتمويل الميزانية أو لخفض الرسوم. وتتم هذه العملية بشفافية. وعندما تعرض الأنشطة كجزء من ميزانية موحدة، فإنها تغل بالرجوع الى برنامج العمل الكامل. وبذلك تستبعد المشاكل المتعلقة بالدعم الممول من الموارد والمرتبطة بالمبادرات الخاصة. ويؤدي ادراج موارد الفائض الى ضمان تقديم ميزانية موحدة ووقف العمليات الموازية والمنفصلة لوضع مشروعات تحول من الميزانية العادية والصندوق الاحتياطي الخاص.

٦٧- ولا تؤثر السياسة الجديدة بشأن الفائض في ترتيبات الميزانية للمشروعات الممولة حاليا من الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة. وبتنفيذ تلك المشروعات، سيتقلص الحجم الكبير للصندوق الاحتياطي الخاص كثيرا خلال السنوات المقبلة كما تمت الاشارة اليه أعلاه. وكما ورد أعلاه يحول الفائض الى الصندوق الاحتياطي لكل اتحاد ويتوقف تحويل فائض اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومديرد ولاهاي الى الصندوق الاحتياطي الخاص. وينطبق الأمر نفسه على الفوائد المحققة من الصندوق الاحتياطي الخاص. فتحول تلك الفوائد الى الصندوق الاحتياطي لكل اتحاد وفقا لحصته في تمويل الصندوق الاحتياطي الخاص. وبذلك، يغطي الصندوق الاحتياطي الخاص مخصصات الميزانية التي وافقت عليها الدول الأعضاء فقط.

٦٨- وتتطوي السياسة الجديدة بشأن الفائض على منهج أكثر فعالية لاطلاق مشروعات جديدة طويلة الأجل. فبدلا من توفير التمويل الكامل منذ البداية كما هو الحال في إطار تنظيم الصندوق الاحتياطي الخاص الحالي، تدرج تلك المشروعات وتعل وتمول كجزء من عملية وضع الميزانية لفترة سنتين. ويتم ذلك بتحديد الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وتوضيح آثارها في إطار الخطة المالية الرباعية المرفقة بوثيقة الميزانية. وبذلك، يمكن في إطار منهج ميزانية فترة السنتين تمويل المشروعات طويلة الأجل والاستغناء عن الحاجة الى الاحتفاظ بقدر كبير من الأموال النقدية على مدى فترة زمنية طويلة.

٦٩- ومن المعتقد أن السياسة الجديدة بشأن الفائض تساهم في ترشيد عملية وضع الميزانية كما هو موضح أعلاه وستطبق وفقا لدورتها التي تدوم سنتين. غير أن هذه السياسة الجديدة لا تحد من صلاحية المدير العام اقتراح تنفيذ مشروعات تمول من موارد الفائض غير المتوقع أو ادخال تغييرات على مقدار رسوم التسجيل خلال منتصف فترة السنتين وخارج عملية الميزانية العادية ولا تحرم الدول الأعضاء صلاحية الموافقة على ذلك. وتعتبر تلك القرارات استثناء للسياسة الجديدة ولا بد من تبريرها على ذلك الأساس. وهذا ما حدث في فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ عندما قدمت اقتراحات خلال منتصف فترة

السننتين لزيادة الميزانية لمشروعين ممولين من الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة

٧٠- ان لجنة البرنامج والميزانية مدعوة الى التعبير عن آرائها في السياسة المقترحة بشأن صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة .

٧١- وان الجمعية العامة للويبو أو جمعية الاتحاد المعني ، حسب الحالة ، مدعوة الى ما يلي :

"١" الموافقة على وقف تحويل فائض اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي الى الصندوق الاحتياطي الخاص بالمباني الاضافية والحوسبة وقيد ذلك من جديد لحساب الفائض للصندوق الاحتياطي للاتحاد المعني وفقا للمادة ٨-١ من نظام الويبو المالي ؛

"٢" و الموافقة على مراعاة الزيادة أو النقص في الموارد بالمقارنة مع الحجم المحدد لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة في عملية وضع الميزانية لفترة السنتين لكل اتحاد ، على أن تراعى المادة ٨(٤) من اتفاق مدريد وبروتوكوله فيما يخص اتحاد مدريد ؛

"٣" والاحاطة بأن سياسة المنظمة بشأن الفائض لا تحد من صلاحية المدير العام اقتراح مشروعات وأنشطة تمويل من الفائض المتاح ل طرحها على الجمعية العامة للويبو أو على جمعية الاتحاد المعني ، حسب الحالة للموافقة عليها .

هاء - العملية الجديدة لوضع الميزانية والسياسة الجديدة بشأن صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفائض الميزانية : منهج التنفيذ

٧٢- من المقترح تطبيق عملية وضع الميزانية الجديدة لاستعراض البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و الموافقة عليهما . وذلك يعني اصدار البرنامج والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٠١ وعقد الاجتماع الأول للجنة البرنامج والميزانية في

أبريل/نيسان ٢٠٠١ واحتمال عودة دورة لجنة البرنامج والميزانية للانعقاد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وتلي ذلك الدورة العادية لجمعية الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أيضا .

٧٣- ومن المقترح كذلك تطبيق السياسة الجديدة بشأن صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفائض الميزانية في اطار عملية وضع ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وذلك يعني أن موارد الفائض من فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ غير المخصصة تحتسب في عملية وضع الميزانية الجديدة . وقد بلغ ذلك الفائض غير المخصص في اطار الصندوق الاحتياطي الخاص للمباني الإضافية والحوسبة ٠٠٠ ١٨٤ ٦٢ فرنك سويسري في نهاية سنة ١٩٩٩ (أنظر الجدول ٤ العامود C) . وسيقدم المدير العام الى الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ اقتراحات لتعديل ميزانيات المشروعات الممولة من الصندوق الاحتياطي الخاص . ويتحدد المبلغ المتاح لعملية وضع الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من فائض السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ غير المخصص بعد قرار الجمعية العامة للويبو بشأن التعديلات المقترحة للميزانية .

٧٤- وسيقترح حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وفقا لمؤشر نسبة النفقات المعتمد في اطار السياسات الجديدة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وعند المقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ، يتضح آثار السياسة الجديدة محدودة على ميزانية الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي . وهذا ينطوي على انخفاض في متطلبات الاتحادات الممولة من الاشتراكات من الموارد قدره ٠٠٠ ٨٣٩ فرنك سويسري ويجعل مؤشر نسبة النفقات ٢٠ بالمائة (انخفاض في الصندوق الاحتياطي بمقدار ٠٠٠ ٢٢٩ ١١ فرنك سويسري) ويراعي انشاء صندوق جديد قيمته ٠٠٠ ٣٩٠ ١٠ فرنك سويسري للاشتراكات المتأخرة . ولاتحاد لاهاي ، يعني ذلك زيادة في المتطلبات من الموارد بمقدار ٠٠٠ ٧٦ فرنك سويسري ترجع الى تطبيق مؤشر لنسبة النفقات قيمته ١٥ بالمائة . لذا يوصى بتطبيق السياسة الجديدة بالكامل على الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ .

٧٥- وبعكس التطبيق الفوري للاقتراحات على الاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي ، يوصى بتطبيق السياسة الجديدة على اتحاد مدريد واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات تدريجيا اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ . وبذلك ، يمكن ضمان عدم تعطيل عملية تنفيذ الميزانية للاتحادين بسبب متطلبات الميزانية الناتجة عن تلك السياسة الجديدة والمبررة في اطار الوضع المالي الاجمالي للويبو .

٧٦- ويوصى بتطبيق مؤشر نسبة النفقات بمقدار ٢٥ بالمائة لاتحاد مدريد . وبناء على حجم النفقات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ، تؤدي تلك التسوية الى خفض حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بمقدار ٠٠٠ ٣٦٩ ١٢ فرنك سويسري أي ما يوازي ٢٢ بالمائة من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ . ويرتبط خفض حجم صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال بعملية وضع الميزانية كما أشير الى ذلك في الجزء دال . ولضمان مواصلة توفير الدعم اللازم لمتطلبات الميزانية الناتجة عن هذا الخفض الكبير ، من المقترح تطبيق مؤشر لنسبة النفقات بمقدار ٢٥ بالمائة لصناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة لاتحاد مدريد بصورة تدريجية وخلال فترات السنتين الثلاث القادمة . وكخطوة أولى ولتيسير عملية التسوية ، من المقترح توزيع ١٠٠ بالمائة من أي فائض قد يتراكم خلال فترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على الدول الأعضاء وفقا للمادة ٨(٤) من اتفاق مدريد وبروتوكوله . وكانت هذه النسبة ٤٠ بالمائة في السابق . ومن المعترم عرض الاقتراحات المتعلقة بها لفترات السنتين التالية في اطار عملية وضع الميزانية للفترة المعنية .

٧٧- ومؤشر نسبة النفقات الموصى به لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات هو ١٥ بالمائة . وبناء على حجم النفقات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ، تحتاج تلك التسوية الى زيادة حجم صناديق

الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بمقدار ٢٧ ٠٢٨ ٠٠٠ فرنك سويسري أي ما يعادل ٨٩ بالمائة من ميزانية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وإذا احتسبت خلال فترة ميزانية واحدة ، يكون من الصعب استيعاب مثل تلك الزيادة . بالنظر الى الوضع المالي الاجمالي للويبو ، يبدو من المبرر تأجيل زيادة صناديق الأموال الاحتياطية . وذلك ممكن لأن الصندوق الاحتياطي بالمباني الاضافية والحوسبة بلغ ٢٣٦ ٨٦٢ ٠٠٠ في نهاية سنة ١٩٩٩ . وبتنفيذ المشروعات المعتمدة الممولة من الصندوق الاحتياطي الخاص خلال فترات السنتين القادمة ، سينكمش حجم الصندوق ونقل السيولة . لذا ، من المقترح تطبيق مؤشر نسبة النفقات بمقدار ١٥ بالمائة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات تدريجيا وبربطه بانكماش حجم الصندوق الاحتياطي الخاص . ويمكن تطبيق مؤشر نسبة نفقات بمقدار ١٠ بالمائة تقريبا لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ خصيصا وادخال الزيادة المتبقية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وفترة السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ . ويسمح ذلك المنهج بتفادي تكوين احتياطات مفرطة الحجم نظرا الى الوضع المالي الاجمالي للويبو ، مما يزيد لأقصى حد التمويل المتوفر الذي سيسخر لصالح الدول الأعضاء والمنفعين بخدمات الويبو .

٧٨- ان لجنة البرنامج والميزانية مدعوة الى التعبير عن آراءها في منهج التطبيق المقترح .

٧٩- وان الجمعية العامة للويبو أو جمعية الاتحاد المعني ، حسب الحالة ، مدعوة الى الموافقة على منهج التطبيق .

٨٠- وان جمعية اتحاد مدريد مدعوة الى الموافقة على توزيع ١٠٠ بالمائة من أي فائض متراكم خلال فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على الدول الأعضاء وفقا للمادة ٨(٤) من اتفاق مدريد وبروتوكوله .

[يلي ذلك المرفق]